بالنسبة للشعير، وذلك بهدف تخفيض أثمنة البيع وتشجيع استعمال البذور المختارة.

ويفضل هذا الدعم، يصبح الفارق بين أثمنة البذور المختارة والحبوب العادية أقل من 50 ٪ أي في حدود مشجعة كما تم استخلاص ذلك من الدراسات التي اعتمدت لوضع المخطط الوطني للبذور. وفيما يلي الأثمان المدعمة لبيع البذور المختارة (الجيل الثاني) لهذا الموسم:

- القمح الطري : 360 د/ق
- القمح الصلب : 390 د/ق
- الشعير : 285 د/ق

الأسمدة

إن استهلاك الأسمدة التي تعتبر من العوامل الأساسية لتكثيف الإنتاج الفلاحي، لا تمثل حاليا سوى ربع حاجيات فلاحتنا، وهكذا، وبالمقارنة مع الدول الأخرى، فإن استعمال المواد المخصبة لا تتعدى في المغرب 45 وحدة للهكتار حيث لا تمثل سوى 45٪، 25٪ و 14٪ من الكميات المستعملة على التوالي في كل من إسبانيا وإيطاليا وفرنسا.

زيادة على ذلك، فإن مستوى استهلاك هذه المواد عرف، خلال العقد الأخير، تراجعا قدر ب 4٪ سنويا هم بالخصوص الأسمدة الفوسفاطية. وتعد الأثمنة المرتفعة للأسمدة الفوسفاطية من بين العوامل التي أدت إلى هذا التراجع. وإن الا ستمرار في هذا الإتجاه يعتبر مقلقا بحيث سيؤدي مستقبلا إلى إضعاف خصوبة التربة مما يهدد ديمومة الإنتاج الفلاحي.

وهكذا، يتبين وجوب تقويم هذه الوضعية من أجل المحافظة على خصوبة التربة والرفع من الإنتاج الفلاحي عبر اتخاذ الإجراءات التالية:

- تقليص أثمنة الأسمدة الفوسفاطية.
- تكييف أنواع الأسمدة المصنعة حسب متطلبات التربة والزراعات وذلك بتعميم الدراسات حول خصوبة التربة.
- القيام بعمليات مكثفة لتحسيس الفلاحين.

وفي هذا الإطار، سيتم، خلال موسم 1999-2000 ، القيام بحملة واسعة لتشجيع استعمال الأسمدة الفوسفاطية. وسيتم التركيز على ثلاث أنواع من الأسمدة وهي DAP و MAP و TSP.

وهذه الأنواع التي تتميز بغناها بالمواد الازوطية والفوسفاطية، تعتبر أكثر ملاءمة مع حاجيات التربة والحبوب ببلادنا.

وسيتم تدعيم هذه العملية من طرف المكتب الشريف للفوسفاط الذي سيعمل على تخفيض أسعار هذه المواد بنسبة 10 ٪ وذلك خلال المدة الممتدة من فاتح أكتوبر 1999 إلى 30 أبريل 2000.

نظام التسويق

إن ثمن القمح الطري المحدد من طرف الدولة مابين 1973 و 1996 يعتبر مرجعا لكل عمليات التسويق التي تتم في إطار تزويد المؤسسات الصناعية.

أما بالنسبة للحبوب الأخرى (القمح الصلب والشعير والذرة)، فقد استفادت حتى 1988 من أثمان دعم (أثمنة مضمونة في حالة عدم تسويقها في السوق الحرة) حيث تستفيد الكميات التي يتم اقتناؤها بهذه الأثمنة من تحمل الدولة لمصاريف التخزين والنقل من مراكز الاستعمال.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة ، عرف تسويق الحبوب ارتفاعا ملموسا حيث قفز من معدل 3،3 مليون قنطار خلال عقد السبعينات إلى 9 مليون قنطار خلال عقد التسعينات، أي بنسبة ارتفاع قدرها 5،6 ٪ سنويا، ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى القمح الطري الذي ارتفعت حصته من 46٪ إلى 85٪ من الكميات المسوقة خلال الفترتين المذكورتين، أي بارتفاع 16٪ سنويا.

وخلال الموسم الفلاحي 1999-2000، مكنت التدابير المتخذة في ميدان التسويق من تحقيق نتائج قياسية بالنسبة لتسويق القمح الطري. فإلى حدود تاريخ 7 أكتوبر 1999، بلغت الكميات المسوقة حوالي 7،3 مليون قنطار أي مايمثل 54 ٪ من مجموع إنتاج هذا المحصول، وذلك بالرغم من تدني مستواه. وتعتبر نسبة التسويق لهذا الموسم قياسية بالمقارنة مع السنوات الفارطة.

وتعزى أهمية وهيمنة القمح الطري في التسويق إلى نظام التسويق التفضيلي الذي يحظى به هذا المنتوج، وذلك قصد تشجيع زراعته بغية الإستجابة للحاجيات المتزايدة من المشتقات الصناعية للقمح الطري. وهكذا، يرتكز النظام المعمول به فيما يخص هذا المنتوج على:

- تحديد السعر عند الإنتاج.
- تخصيص منح لمؤسسات التخزين وتشمل:

+ منحة التخزين قدرها 2 دراهم للقنطار عن كل 15 يوم.

+ هامش البيع قدره 8،8 درهم للقنطار.

- ضمان تصريف الكميات التي يتم اقتناؤها بثمن محدد.

وعكس القمح الطري، فإن تسويق القمح الصلب عرف انخفاضا مهما. حيث تقلص من 1،3 مليون قنطار خلال بداية السبعينات إلى حوالي 400 ألف قنطار حاليا أي بنقص 69٪، مع العلم أن قطاع الصناعة التحويلية للقمح الصلب عرف توسعا مهما، بحيث ارتفعت استعمالات هذه المادة من 450 ألف قنطار خلال نهاية الثمانينات إلى 5 ملايين قنطار خلال موسم 1997-1998 أي بارتفاع معدله 30٪ سنويا. وللاستجابة لهذا الطلب المتزايد، إلتجأ أرباب المصانع إلى الاستيراد على حساب الإنتاج الوطني. وهكذا ارتفعت الواردات من 0،13 مليون قنطار خلال الثمانينات إلى 2،8 مليون قنطار خلال التسعينات (93٪ من الاستعمالات الصناعية) ليصل إلى 5،4 مليون قنطار خلال موسم 1997-1998 الذي يمثل مجموع إنتاج المطاحن الصناعية.

فيما يخص الشعير، فإن الكميات المسوقة قد تراجعت من 2 مليون قنطار خلال الخمس سنوات الأخيرة لعقد الثمانينات إلى 300 ألف قنطار حاليا أي بانخفاض 84٪ في حين أن معدل إنتاج الشعير استقر في حدود 21 مليون قنطار.

إن انعدام كميات الشعير لدى مؤسسات التخزين والممكن توجيهها لسد حاجيات المصنعين وقطاع الماشية ساعد على اللجوء المتزايد إلى الاستيراد. وهكذا بلغت الكميات المستوردة من الشعير حوالي 3،8 مليون قنطار خلال الفترة 1995-1998، أي 11٪ من مجموع واردات الحبوب، في حين لم تكن تتعد 0،3 مليون قنطار خلال عقد السبعينات.

وهكذا، أدى انخفاض مستوى الكميات المسوقة من القمح الصلب والشعير إلى اللجوء المتزايد للواردات التي ارتفعت حصتها من مجموع واردات الحبوب من 0 إلى 12٪ بالنسبة للقمح الصلب و4 إلى 11٪ بالنسبة للشعير، وذلك مابين 1970-1974 و1985-1995.

ويعزى الانخفاض في التسويق إلى عدم اهتمام مؤسسات التخزين والمصنعين بشراء وتخزين الإنتاج الوطني نظرا لإنعدام آليات التحفيز في هذا الميدان.

إن برنامج ضمان إنتاج الحبوب يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مكون تسويق المنتوج الذي يمثل الحصيلة النهائية للمجهودات المبذولة من طرف منتجي الحبوب والتي يجب ضمان سعر مجز لهم. كما يجب على كل سياسة تسويقية للحبوب أن تعطي الأولوية لاستعمال الإنتاج الوطني.

من هذا المنطلق، وموازة مع إرساء حماية كافية عند الحدود، أصبح ضروريا إحداث نظام لتسويق الإنتاج الداخلي للحبوب خصوصا بالنسبة للقمح الصلب والشعير. يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا النظام أهم خاصيات الإنتاج الوطني الذي يتميز بتمركزه في بعض المناطق وتسويقه خلال فترات محدودة، مع العلم أن إعطاء الأولوية للإنتاج الوطني يعتبر عاملا مهما لتحسين الإنتاجية كما وكيفا.

وفي هذا الإطار، سيتم تحسين ظروف تسويق المنتوج الوطني من مختلف الحبوب، بما فيها القمح الطري والقمح الصلب والشعير عن طريق ضمان أثمنة مرجعية عند الإنتاج، وتشجيع التخزين، والتخفيف من مصاريف النقل. ولكن هذه الإجراءات الآنية والرامية إلى ضمان دخل مربح عند الإنتاج تظل مشروطة بتحسين الجودة وتأهيل المنتوج الوطني بصفة تدريجية لملاءمته مع المعايير الدولية.

الطاقة الإنتاجية في موسم جاف

لقد تم إنجاز دراسة دقيقة من طرف المعهدالوطني للبحث الزراعي من أجل تحديد طاقة إنتاج الحبوب الممكن تأمينها أخذا بعين الاعتبار ظروف المناخ والتربة لمختلف مناطق الإنتاج. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على احتساب وإنجاز الخرائط لفترات النمو النباتية التي تحدد مستوى الإنتاج. وقد استنتج من هذه الدراسة أن طاقة إنتاج الحبوب في موسم جاف، بوثيرة 20 ٪، تصل إلى 78 مليون قنطار.

إلا أن الإنتاج الممكن تأمينه عمليا يصل إلى 60 مليون قنطار منها 15 مليون قنطار بالمناطق المسقية و 32 مليون قنطار بمناطق البور ذات الطاقة الإنتاجية العالية.

وتتواجد مناطق البور ذى الطاقة العالية لإنتاج الحبوب بالولايات والعمالات التالية: بنسليمان، الدار البيضاء، الجديدة، خريبكة، سطات، شفشاون، طنجة، تطوان، فاس، صفرو، مكناس، الحاجب، تاونات، تازة، سيدي قاسم، الخميسات، الرباط-سلا، أزيلال، بني ملال وخنيفرة.

وتتواجد المساحات المسقية من الحبوب بالولايات والعمالات التالية: القنيطرة، العرائش، الجديدة، بني ملال، وارزازات، أكادير، بركان، مراكش، الراشيدية، الدار البيضاء، سطات، فاس، صفرو، مكناس، تاونات، تازة، الخميسات، أزيلال، تطوان، إفران وخنيفرة.

الإنتاج الممكن تأمينه حسب المناطق

المناطق المسقية

المنطقة	%	المنطقة	%
دكالة تادلة	27	الغرب اللكوس	11
تافيلالت	22	سوس ماسة	8
السقي الصغير و المتوسط	14	ملوية	5
الحوز	13	المجموع	100

البور ذات الطاقة الإنتاجية العالية

سايس و شبه الريف	34	المناطق الجبلية	13
الشاوية دكالة	28	المنطقة الشمالية	8
الغرب زعير	17	المجموع	100

التأطير الميداني

التنظيم المهني

من أجل تسهيل نقل التكنولوجيا، وعقلنة استعمال عوامل الإنتاج وحضيرة الآلات الفلاحية، مع تعزيز القوة التفاوضية للفلاحين، فإن التنظيم المهني سيحظى بعناية خاصة، وذلك عبر:

- إعادة هيكلة الجمعية الوطنية لمنتجي الحبوب قصد إدماجها مع المهن الأخرى المعنية بسلسلة الحبوب.
- إنجاز مخطط إعادة هيكلة تعاونيات الحبوب والذي يعتمد على تضامن وتقوية وتنسيق تدخلاتها. ولهذا الغرض سيتم:
  - إنشاء صندوق لإعادة الهيكلة على مستوى إتحاد التعاونيات الفلاحية المغربية وذلك، لتسوية الأملاك العقارية للتعاونيات، وتأهيل المعدات الصناعية للتخزين والتلفيف وكذا تنويع الأنشطة الإقتصادية للتعاونيات.
  - إرساء مخطط مشترك للتكوين الملائم.
  - التكوين والتأطير

انطلاقا من الوضعية الراهنة في مجال زراعة الحبوب في المناطق البورية والمسقية، تم تحديد أهداف مرقمة فيما يخص مختلف العمليات الزراعية. ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة ترتكز التدابير المزمع اتخاذها على مايلي:

- القيام بعمليات تحسيسية مكثفة
- التكوين في ميدان تكثيف زراعة الحبوب
- التأطير المقرب للفلاحين

العمليات التحسيسية

يعتمد البرنامج على تنظيم حملات مكثفة لتحسيس وتوعية الفلاحين على تبني أهم التقنيات الملائمة للرفع من مستوى إنتاجية الحبوب. وسيتم تركيز هذه الحملات خلال أهم مراحل تطور زراعة الحبوب، وذلك باعتماد مختلف وسائل الإتصال (السمعية البصرية والصحافة المكتوبة والمنشورات والملحقات) وكذا اللقاءات الميدانية المباشرة...

التكوين

يهم البرنامج تنظيم دورات تكوينية لفائدة التقنيين وأبناء الفلاحين ومستعملي الآلات الفلاحية بغية تطوير قدراتهم المعرفية في مجال تكثيف إنتاجية الحبوب. وسيتم تحديد المواضيع التي سيهمها هذا التكوين على الصعيد المحلي وذلك حسب خصوصيات كل منطقة.

التأطير الميداني

يرتكز التأطير الميداني على العمل المباشر مع الفلاحين عبر تنظيم زيارات منتظمة من طرف المرشدين المحليين لمجموعات من الفلاحين يتم تحديدها مسبقا اعتبارا لمستواهم التقني وانتمائهم إلى مناطق فلاحية متجانسة. ويعتمد هذا النظام على تعيين مؤطرين فلاحيين يعهد إليهم تنظيم لقاءات ميدانية يومية لفائدة 16 مجموعة مكونة كل منها من 10 أفراد.

وستخصص هذه اللقاءات لتشخيص حالة المزروعات والإخبار حول التقنيات الناجعة والتعرف على آراء الفلاحين حول حالة تطور الموسم الفلاحي وكذا المشاكل التي يواجهونها. ومعلوم أن مجموع هذه المعطيات سيتم دراستها خلال الإجتماعات الأسبوعية التي تعقد على المستوى الإقليمي في إطار لجنة للتتبع.

النتائج المرتقبة

على الصعيد الماكرو اقتصادي، فإن برنامج ضمان إنتاج الحبوب سيمكن، من :

- الحد بصفة ملموسة من تقلبات الناتج الداخلي الخام وضمان نسبة نمو تناهز 3٪، أي 9 ملايير درهم بالأثمنة الجارية.
- توفير حوالي 2 مليار درهم، من العملة الصعبة تمثل انخفاض الواردات بحوالي 15 مليون قنطار في السنوات الجافة.
- في مجال التشغيل، سيمكن البرنامج من خلق 10 مليون يوم عمل إضافية أي ما يعادل 50,000 شغل قار.

على الصعيد الفلاحي ، سيساهم البرنامج في تحسين دخل الفلاحين في المناطق السقوية بنسبة 5000 درهم للهكتار سنويا وفي المناطق البورية ذات الإمكانات العالية بنسبة 2000 درهم للهكتار سنويا.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن إنجاز برنامج تأمين الحبوب سيساعد على تأهيل فلاحتنا وإعادة هيكلتها وذلك اعتمادا على خرائط المؤهلات الطبيعية. كما أن البرنامج المذكور سيساهم في النهوض بالزراعات التي تدخل في إطار الدورة الزراعية مع الحبوب بالمناطق البورية كالقطاني والحبوب الزيتية. وسيساهم كذلك تحسين إنتاج الحبوب في تطوير قطاع الماشية عبر ضمان حد أدنى من الأعلاف، خصوصا الشعير والتبن.

الهيكلة التنظيمية للبرنامج

على المستوى المركزي

لضمان تتبع وتقييم البرنامج، تم إرساء اللجن التالية :

- لجنة التوجيه وتتبع الموسم الفلاحي برأسة السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري يعهد إليها رسم التوجهات الإستراتيجية وتتبع إنجازات البرنامج واتخاذ التدابير اللازمة حسب تطور الموسم الفلاحي.
- لجنة التنسيق وتتبع برنامج تأمين إنتاج الحبوب برأسة السيد الكاتب العام لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والتي تضم، فضلا على المديريات المركزية المعنية، مختلف الهيآت المهنية المتدخلة في القطاع.
- وموازاة مع هذه اللجن، تم تكوين فريق مركزي للدعم التقني يضم خبراء وباحثين مختصين في ميدان الحبوب. وسيتكلف هذا الفريق بتتبع وتقييم إنجازات البرنامج وتهييء تقارير دورية في هذا الشأن مع اقتراح الإجراءات الكفيلة بتحسين أداء البرنامج والتقويمات اللازم اعتمادها في المواسم المقبلة.

على المستوى الجهوي

بغية تدقيق البرنامج على الصعيد الإقليمي والمحلي وضمان تتبع وتقييم إنجاز العمليات على الصعيد الميداني، تم إرساء اللجن الآتية :

- لجنة إقليمية للحبوب برئاسة مدير المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي أو المدير الإقليمي للفلاحة والتي تضم، علاوة على المصالح التقنية المعنية، الغرف الفلاحية وتعاونيات الحبوب وممثلي السلطات الإقليمية. ويعهد إلى هذه اللجنة تحديد البرامج الإقليمية وتأطير اللجن المحلية وتتبع إنجاز البرنامج مع اقتراح التدابير اللازمة لتحسين ظروف إنجازه مع تهييء برنامج العمل للسنوات القادمة. وستعمل هذه اللجنة على تعيين فريق متعدد الإختصاصات لتأطير التقنيين المحليين المكلفين بإنجاز البرنامج.
- لجنة محلية على صعيد المراكز الفلاحية برئاسة السلطات المحلية تضم كلا من المنتخبين وممثلي الغرف الفلاحية والقرض الفلاحي وشركات توزيع لوازم الإنتاج وكذا بعض الفلاحين الممثلين لمختلف شرائح المنتجين. وتكمن مهام هذه اللجنة في تحديد البرامج المحلية، وتتبع إنجاز العمليات المبرمجة وإعداد تقارير دورية حول الإنجازات المحققة مع إبراز المشاكل التي قد تعترض سير البرنامج واقتراح الحلول الكفيلة بحلها. وستقوم هذه اللجنة بلقاءات ميدانية يومية وعقد اجتماعات أسبوعية مع التقنيين المحليين المكلفين بتأطير الفلاحين.

اهداف تحسين طرق الإنتاج

المناطق المسقية

منطقة نفوذ البرنامج

- منطقة التدخل: 9 مكاتب جهوية و مديرية إقليمية (السقي الصغير والمتوسط)
- المساحة الإجمالية: 300,000 هكتار
- الإنتاجية المستهدفة خلال موسم جاف: 50 قنطار للهكتار
- الإنتاج المرتقب: 15 مليون قنطار

الأهداف

- زرع نسبة 80 ٪ من مساحة الحبوب خلال شهر نونبر
- الرفع من نسبة استعمال البذور المختارة على 50 ٪ من المساحة
- عقلنة استعمال الأسمدة حسب كل منطقة سقوية مع التركيز على الاسمدة الأزوطية
- ضرورة سقي كل مساحات الحبوب بالدوائر السقوية
- تسيير عملية السقي حسب حاجيات الزراعة
- الرفع من نسبة المساحة المحمية من الأعشاب الضارة:
  + الأعشاب ذوي الفلقتين: 80٪ من المساحة
  + الأعشاب ذوي الفلقة الواحدة:60٪من المساحة
- محاربة الأمراض الفطرية على 80 ٪ من مساحة الحبوب
- تحسين تقنيات الحصاد وظروف التخزين

المناطق البورية

منطقة نفوذ البرنامج

- منطقة التدخل: 21 مديرية إقليمية
- عدد الفلاحين المستهدفين: 320 ألف فلاح
- المساحة الإجمالية: 1،6 مليون هكتار
- الإنتاجية المستهدفة خلال موسم جاف: 20 قنطار للهكتار
- الإنتاج المرتقب: 33 مليون قنطار

الأهداف

- زرع 80٪ قبل 30 نونبر
- تحسين جودة الحرث والزرع
- رفع استعمال البذور المختارة إلى 30 ٪
- رفع نسبة استعمال البذارة إلى 60٪
- تعميم استعمال أسمدة العمق وملائمتها
- التسميد الآزوتي المبكر: 80 ٪
- محاربة الأعشاب الضارة بصفة مبكرة: 80 ٪
- تقليص نسبة الضياع عند الحصاد

يمكن الأطلاع على هذه النشرة على الأنترنيت http://www.altern.org/cntta
او http://www.multimania.com/bamouh